مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
journal@fezzanu.edu.ly

واقع مفهوم الاقتصاد الأخضر في الجامعات الليبية ودور الجامعات في تطويره
دراسة ميدانية لآراء عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة فزان

*خالد المهدي الناجم [1]
[1]كلية الاقتصاد والمحاسبة – جامعة فزان

الملخص

يهدف البحث إلى دراسة واقع مفهوم الاقتصاد الأخضر في الجامعات الليبية على ضوء مرتكزاتها الوظيفية وذلك من خلال استبيانه موجهة لأعضاء هيئة التدريس لجميع التخصصات من جامعة فزان . وقد تم تصميم الاستبيان مكون 22 فقرة مقسمة الى أربع محاور وهي المحور الأول واقع المعرفة الخضراء والمحور الثاني واقع البيئة الجامعية الداعمة للاقتصاد الأخضر والمحور الثالث الواقع الوظيفي للجامعات نحو التحول للاقتصاد الأخضر والمحور الرابع دور وزارة التعليم العالي في قضايا البيئة والاقتصاد الأخضر، ولتحقيق أغراض الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لقياس الفرضيات الأربعة من خلال برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية(spss) وقد تم التوصل الى عدة نتائج اشارات في مجملها الى أن كل المحاور الأربعة جاءت بمستويات متوسطة وأن هناك ضعف وقصور لدى أعضاء هيئة التدريس بالإلمام بالتوجهات والاتفاقيات العالمية المعاصرة نحو البيئة والاقتصاد الأخضر طبقا لآراء أفراد العينة وأن مستوى خدمات البيئة الجامعية (من مختبرات ومعامل وأجهزة ومكتبات رقمية .... الخ) التي تدعم البحاث لأعضاء هيئة التدريس غير كافية وأن المهام الوظيفية للجامعة (التعليم ، البحث العلمي – خدمة المجتمع) لا تشجع ولا تحفز التوجه نحو متطلبات الاقتصاد الأخضر وأنتهى البحث بوضع توصيات وأهم ما أوصت به الدراسة اعداد الدورات وورش العمل للتعريف بالتوجهات العالمية المعاصرة نحو البيئة والاقتصاد الأخضر، ومراجعة رؤية ورسالة الجامعات نحو الاقتصاد الأخضر، وضرورة وجود وحدة إدارية بوزارة التعليم العالي تختص بالتنسيق بين الجامعات في شئون البيئة والاقتصاد الأخضر، وأخيراً العمل على إنشاء لجنة مركزية عليا للاقتصاد الأخضر مشتركة بين جميع الوزارات يكون من مهامها اقتراح أن يكون الاقتصاد الأخضر من ضمن التوجهات والرؤية الاستراتيجية الوطنية للدولة لعام 2030.

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد الأخضر، البيئة، التنمية المستدامة، الجامعة الخضراء، المعرفة الخضراء.

The reality of the green economy concept in Libyan universities and the role of universities in developing itA field study of the opinions of a sample of faculty members at the University of Fezzan

*Khaled Al-Mahdi Al-Najem Al-Jadi[1]
[1]Faculty of Economics and Accounting, Department of Economics, University of Fezzan

* مؤلف البحث: عناوين البريد الإلكتروني Kha.aljady@fezzanu.edu.ly
–المؤتمر العلمي الثاني لتطوير العلوم الإدارية والمالية 22–23 يناير 2025 – جامعة فزان

A B S T R A C T *:*
The research aims to study the reality of the concept of green economy in Libyan universities in the light of their functional pillars through its questionnaire addressed to faculty members of all disciplines from Fezzan University.The questionnaire was designed consisting of 22 paragraphs divided into four axes, the first axis is the reality of green knowledge, the second axis is the reality of the university environment supporting the green economy, the third axis is the functional reality of universities towards the transition to the green economy, and the fourth axis is the role of the Ministry of Higher Education in environmental issues and the green economy. To achieve the purposes of the study, the descriptive analytical approach was used to measure the four hypotheses through the Statistical Packages for Social Sciences (SPSS) program. Several results were reached, indicating that all four axes came at medium levels and that there is weakness and deficiency among faculty members in familiarity with contemporary global trends and agreements towards the environment and the green economy according to the opinions of the sample members and that the level of university environment services (laboratories, laboratories, devices and digital libraries... Etc.) that support researchers for faculty members is insufficient and that the functional tasks of the university (education , scientific research – community service) do not encourage or stimulate the trend towards the requirements of the green economy. The research ended with the development of recommendations and the most important recommendations of the study. Preparing courses and workshops to introduce contemporary global trends towards the environment and the green economy, reviewing the vision and mission of universities towards the green economy, and the need for an administrative unit in the Ministry of Higher Education that specializes in coordination between universities in environmental affairs and the green economy. Finally, working to establish a higher central committee for the green economy common among all ministries, one of its tasks will be to propose that the green economy be among the directions and the national strategic vision of the state for 2030
Keywords : Green economy, environment, sustainable development, green university, green knowledge.

المقدمة

يعد الاقتصاد الأخضر من أحد التوجهات العالمية الحديثة للتنمية المستدامة والتي تتطلب تظافر كل الجهود الدولية والمحلية وكل الحكومات وكل القطاعات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية وقطاعات الاعمال والأفراد. وتُعد الجامعات من أحد المنظمات الفاعلة في توفير كوادر فنية مؤهلة تشارك في رسم وتنفيذ الطموحات والسياسات الحاضرة والمستقبلية المتعلقة بتطوير البيئة وتحسين نوعيه الحياة بل أن مستقبل ونهضة وتقدم الدول أصبح يتحدد في أروقة الجامعات ويرى الكثير من الاقتصاديين وعلماء البيئة أن المشاكل البيئية المتزايدة والمتطلبات المتزايدة للوظائف الخضراء تجبر الجامعات في جميع أنحاء العالم مسؤولية اعادة النظر في فلسفتها وخططها وبرامجها وركائزها الوظيفية في التوجه لتحقيق متطلبات الحفاظ على البيئة والاقتصاد الاخضر .

وتركز هذه الدراسة على دور الجامعات على تعزيز الاقتصاد الاخضر وتحديد أدوارها الفعلية والمحتملة في الوفاء بوظائفها التعليمية والبحثية وخدمة المجتمع. وتتكون هذه الدراسة من فصلين فيقدم الفصل الأول الخلفية النظرية للتعريف بالاقتصاد الأخضر ونشأته وأهميته وأهدافه ومؤشراته ومفهوم الجامعات الخضراء دور الجامعات في تعزيز الاقتصاد

الأخضر وأما الفصل الثاني من الدراسة فتناول الإطار الميداني وقد تم تطبيق هذا الإطار على دراسة عينة البحث – جامعة فزان – وتناول هذا الإطار عرض الإجراءات الأولية للدراسة الميدانية وعرض نتائج الدراسة الوصفية وتحليها وعمل اختبار للفرضيات ومن ثم توصل الدراسة الى نتائج وتوصيات.

مشكلة الدراسة

رغم إنشاء الوزارات والهيئات المتخصصة لحماية البيئة في ليبيا والدول العربية عامةً إلا إن ترتيب الأولويات في قضايا البيئية والاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة يأتي في مرتبة متأخرة في أجندة الأولويات الوطنية، في حين أن قضايا البيئة أصبحت من الأولويات في اهتمامات الدول الصناعية في العالم ، ومن ضمن أسباب عدم الاهتمام بالبيئة والاقتصاد الأخضر هو ضعف الوعي بأهمية حماية البيئة والأثر الإيجابي للممارسات الخضراء في تحسين كفاءة الموارد والطاقة وتوفير بيئة نقية خالية من الأوبئة الضارة للصحة وبالتالي تخفيض فاتورة العلاج . وتحاول هذه الدراسة الوقوف على واقع وعي الجامعات الليبية بأهمية المعرفة الخضراء والتوجه نحو الاقتصاد الأخضر ، وهل تهتم الجامعات بتحقيق متطلبات هذا التوجه وما هي السبل لكيفية زيادة قدرة الجامعات الليبية على التحول نحو الاقتصادالأخضر وبناء على ذلك تتمثل مشكلة البحث في الاجابة على السؤال التالي :

ما هو واقع الجامعات الليبية نحو تحقيق متطلبات الاقتصاد الاخضر ؟ وبموجب هذه الإشكالية تتفرع عدة تساؤلات بحثية في التالي :-

ما هو واقع المعرفة الخضراء لدى اعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية؟

ما هو واقع البيئة الجامعية في اعداد مناخ البيئة الاكاديمية الداعمة لأعضاء هيئة التدريس في التوجه للاقتصاد الاخضر؟

ما هو الواقع الوظيفي للجامعات (التعليم – والبحث العلمي –خدمة المجتمع (في تحقيق متطلبات الاقتصاد الاخضر ؟

ما هو دور وزارة التعليم العالي في دعم توجه الجامعات نحو الاقتصاد الاخضر؟

فرضيات الدراسة

لا توجد معرفة خضراء لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية .

لا توفر البيئة الجامعية الدعم الازم لدى عضو التدريس للتوجه نحو التحول للاقتصاد الأخضر

لا تشجع المهام الوظيفية للجامعة التوجه نحو متطلبات الاقتصاد الأخضر

لا يوجد دور لوزارة التعليم العالي في التوجه لقضايا الاقتصاد الأخضر .

لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين واقع المعرفة الخضراء لدى عضو التدريس تعزى لمتغيري (التخصص الأكاديمي ، الوظيفة الإدارية)

لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين واقع المعرفة الخضراء لدي عضو التدريس وبين البيئة الجامعية الداعمة للكوادر الأكاديمية لتعزيز الانطلاق التحول نحو الاقتصاد الأخضر

أهدف الدراسة

تهدف الدراسة الي توضيح الاتي :

ابراز الدور الفعال للجامعات في مساهماتها للتحول نحو الاقتصاد الأخضروتحقيق التنمية المستدامة.

الوقوف على واقع الجامعات الليبية نحو اتجاه تحقيق متطلبات الاقتصاد الأخضر.

الكشف عن واقع وزارة التعليم العالي في قضايا التوجه الاقتصاد الأخضر .

تقديم توصيات ومقترحات تسهم في تطبيق استراتيجيات جديدة تشجع علي التحول للاقتصاد الأخضر.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في التركيز على زيادة مشاركة الجامعات في التحول إلى الاقتصاد الأخضر من خلال إدخال تقنيات صديقة للبيئة في كل القطاعات الصناعية والزراعية والخدمات، والطرق الخضراء للممارسات البيئية في المجتمع .

وكذلك تشكل أهمية هذه الدراسة استجابة لما توصي به المؤتمرات العالمية والمحلية بضرورة مواكبة التطورات العلمية والتوجهات العالمية نحو متطلبات قضايا الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة .

الدراسات السابقة:

دراسة ايمان عبدالوهاب هاشم :2023 ، بعنوان دور الجامعة في تنمية مفهوم الاقتصاد الأخضر: هدفت الدراسة الى التعرف بدور جامعة اسيوط في تحقيق مفهوم الاقتصاد الاخضر لدى طلابها واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وتم التوصل الى نتائج من أهمها التعرف على واقع دور جامعه اسيوط في تنمية مسار الاقتصاد الاخضر في ضوء متغيرات المناخية العالمية ووضع تصور مقترح لدور جامعة اسيوط لتنمية مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى الطلاب .

دراسة باسنت فتحي محمود 2022 بعنوان : تفعيل التربية البيئية والاقتصاد الأخضر في الجامعات في ضوء تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة. هدفت الدراسة على الوقوف على الوضع الراهن للتربية البيئية والاقتصاد الاخضر في الجامعات واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الدراسة الى جملة من النتائج والتوصيات من أهمها ان التربية البيئية والاقتصاد الأخضر يعدان من الاليات الحتمية لتحقيق ابعاد استراتيجية التنمية المستدامة وأن الجامعات لها دورا أساسياً في تحقيق الاستدامة عبر تفعيل التربية البيئية والاقتصاد الاخضر في الأنشطة التعليمية والبحثية .

دراسة رواء محمد عثمان 2022 بعنوان : الجامعات الخضراء ببعض الدول الأجنبية وعلاقتها بالدول المستدامة. هدفت الدراسة على تقديم أليات مقترحة لإمكانية تحويل الجامعات المصرية الى جامعات خضراء لتحقيق التنمية المستدامة بها في ضوء الاستفادة من خبرات الجامعات الخضراء ببعض الدول الأجنبية واستخدمت الدراسة المنهج المقارن توصلت الدراسة الى جملة من النتائج من أهمها : ضرورة تحول الجامعات المصرية الى جامعات خضراء وتعزيز الممارسات المستدامة في المناهج الخضراء للتعليم والبحث العلمي وتحقيق الميزة التنافسية للجامعات وخصوصاً في المقياس الرتبي الأخضر العالمي لرتب الجامعات .

دراسة أيسم سعد محمدي :2018 بعنوان: الاتجاهات الحديثة في وظائف الجامعة : هدفت الدراسة الى رصد الاتجاهات الحديثة وخبرات الجامعات العالمية في الانتقال والتحول نحو الاقتصاد الأخضر لاستخلاص أوجه الاستفادة منها ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وتم التوصل الى نتائج من أهمها استخلاص مقترحات للاتجاهات الحديثة وخبرات بعض من الدول المتقدمة في برامج دمج الاقتصاد الأخضر كوظيفة من وظائف الجامعات المصرية .

التعليق على الدراسات السابقة

أكدت الدراسات السابقة على الاهتمام بموضوع الاقتصاد الأخضر ودور الجامعات في تحقيقه وهذا يتفق فيه مع البحث الحالي . وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في منطقة الدراسة بالإضافة الى دور دعم البيئة الجامعية من المباني والمختبرات والأجهزة وكذلك دور وزارة التعليم العالي في دعم التوجه نحو الاقتصاد الأخضر.

منهج الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي الذي يقوم على دراسة الواقع ووصفه وصفاً دقيقاً وتقديم فهماً شمولياً عنه وتحليله واستخلاص النتائج والتوصيات .

أدوات الدراسة

قام الباحث بإعداد استبانة بالمواصفات العلمية حول واقع مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى عينة الدراسة.

عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة فزان لجميع التخصصات العلوم الإنسانية والتطبيقية اختيرت بطريقة عشوائية وقد بلغ حجم العينة 37 فرداً.

خطة سير الدراسة :

سعياً لتحقيق أهداف البحث فإن البحث يسير وفق المحاور التالية :-

الفصل الأول الاطار النظري للدراسة : ويتناول الاطار المفاهيمي للاقتصاد الأخضر ودور الجامعات فيه : التعريف بالاقتصاد الأخضر ونشأة وتطور مفهوم الاقتصاد الأخضر – أهمية الانتقال والتحول إلى الاقتصاد الأخضر – العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة – أهداف الاقتصاد الأخضر – قطاعات الاقتصاد الأخضر – مؤشرات الاقتصاد الأخضر – الجامعات الخضراء – التعريف بالجامعات الخضراء – دور الجامعات في تعزيز الاقتصاد الأخضر

الفصل الثاني الإطار الميداني للدراسة : ويتناول من خلاله الإجراءات الأولية للدراسة الميدانية – مجتمع وعينة الدراسة – الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة – تحليل خصائص العينة المدروسة – صدق وتباث الدراسة –عرض النتائج الدراسة الوصفية وتحليها ، اختبار الفرضيات ، النتائج ، التوصيات .

الفصل الأول : الاطار المفاهيمي للاقتصاد الأخضر

1-1 التعريف بالاقتصاد الأخضر

هناك العديد من التعاريف والمفاهيم التي تتعلق بالاقتصاد الأخضر منها :-

برنامج الامم المتحدة للبيئة: الاقتصاد الأخضر أنه الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسنا في رفاهية الانسان والمساواة الاجتماعية ويقلل بصوره ملحوظة من المخاطر البيئية وندره الموارد الأيكولوجية ويقلل فيه انبعاثات الكربون وتزداد كفاءة استخدام الموارد كما يستوعب جميع الفئات الاجتماعية ويتطلب الاستثمار في عاده بناء المهارات والتعليم .

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكو): أن مفهوم الاقتصاد الاخضر يعبر عن منظور جديد لعلاقه ترابط بين البعد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي ويهدف الى الحد من الفقر وتحقيق الرفاهية كما يفسح المجال لحشد الدعم لتحقيق التنمية المستدامة باعتماد اطار مفهومي جديد لا يحل محل التنمية المستدامة بل يكرس التكامل بين أبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (الاسكو، 2011 ص 3-5)

منظمة العمل الدولية (2013م) : الاقتصاد الاخضر بأنه اقتصاد منخفض الكربون وفعال من حيث الموارد وشامل اجتماعيا ويوجه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات من القطاعين العام والخاص تقضي الي تخفيض انبعاثات الكربون والتلوث وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة والموارد ومنع خسارة التنوع الاحيائي وخدمات النظم الايكولوجية ، ويولد الوظائف الخضراء التي تقل في نهاية المطاف الاثر البيئي للمؤسسات والقطاعات الاقتصادية الى المستويات التي تحقق بها الاستدامة (نجوى: 2014: ص 431) .

مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة عام 2011 : الاقتصاد الاخضر على انه الاقتصاد الذي يؤدي الى تحسين رفاهيه الافراد والحد من عدم المساواة الى جانب عدم تعرض الاجيال القادمة لمخاطر بيئية ونذره أيكولوجية وهو السبيل لتحقيق التنمية المستدامة (خنافر، 2017 ، ص91)

2-1 نشأة وتطور مفهوم الاقتصاد الأخضر:

نشأ مفهوم الاقتصاد الأخضر في البداية مساراً مقترحاً في مبادرة أطلقتها الأمم المتحدة للاقتصاد الأخضر في عام 2008 للتغلب على الأزمات المالية والغذائية والمناخية ونصت أن الانتقال للاقتصاد الأخضر هو عملية تحقيق التنمية المستدامة والتغلب على الأزمات المتجددة وهذه الازمات هي :

الأزمة المالية: والتي اجتاحت العالم عام 2007 ، حيث أسفرت عن فقدان العديد من فرص العمل – والدخل في مختلف القطاعات الاقتصادية، والتي أدت إلى أوضاع اقتصادية واجتماعية صعبة في معظم دول العالم ، نتج عنها ديون متزايدة على الحكومات وضغوط على الصناديق السيادية وانخفاض السيولة النقدية لتمويل الاستثمار.

الأزمة الغذائية: ازدادت حدة الأزمة الغذائية خلال العامين 2008 – 2009 بسبب زيادة أسعار السلع الغذائية الأساسية جزئيا الناجمة عن زيادة تكاليف الإنتاج، والتوسع الكبير في قطاع الوقود الحيوي، فضلا عن ارتفاع في معدلات البطالة.

أزمة المناخ : برزت أزمة المناخ ثقب الأزون والاحتباس الحراري كأولوية عالمية تتطلب تضافر

(أوصالح، 2015، ص155).

1-3 أهمية الانتقال والتحول إلى الاقتصاد الأخضر

هناك عدة أسباب ودوافع تدعو الى الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر منها :

- الاستخدام غير الرشيد للموارد الطبيعية والطاقة.
- ضعف مستوى الاقتصاد الكلي، وغالبا ما يتمثل بارتفاع معدلات البطالة.
- التفاوت في مستوى التنمية وخاصةً بين المناطق الحضرية والريفية.
- ازدحام المدن والتوسع العمراني العشوائي مع عدم كفاءة النقل.
- تدني مستوى ونوعية البحوث والانظمة التربوية والتي لا تلبي حاجات الاقتصاد.
- وجود مشكلات زراعية وبيئية تتمثل في انعدام الأمن الغذائي والأمن المائي وانتشار ظاهرة الجفاف والتصحر(سمر، 2019، ص 254)

1-4 العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة

إن الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة هما مفهومان يهدف كل منهما إلى تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال الحالية والمستقبلية. فالاقتصاد الأخضر يتعامل مع التحديات البيئية والاقتصادية الراهنة من خلال تقليل التأثيرات السلبية على البيئة وتحسين جودة الحياة، وذلك من خلال تحسين كفاءة استخدام الموارد وتعزيز الطاقة المتجددة وتطوير التكنولوجيا النظيفة والاستثمار في البنية التحتية الخضراء وتعزيز الابتكار والتوعية البيئية.

في حين أن التنمية المستدامة هي مفهوم يهدف إلى تحقيق التوازن والترابط والشمول بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة وتحسين العدالة الاجتماعية، أي أن عملية التنمية المستدامة هي محصلة عملية التفاعل والترابط والتوازن بالمكونات الثلاثة وهي البيئة والاقتصاد والمجتمع (الأبعاد الاجتماعية). ويرتبط الاقتصاد الأخضر ارتباطًا وثيقًا بالتنمية المستدامة، حيث يهدف كلاهما إلى تحقيق التنمية الاقتصادية بطريقة مستدامة، إلا أن التنمية المستدامة هي الإطار العام والأشمل لتطبيق الاقتصاد الأخضر أي أن التنمية المستدامة هي أساس الاقتصاد الأخضر ، فهنالك بعض أوجه التشابه بين التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر، ويظهر هذا التشابه في جميع الأنشطة المتعلقة بالبيئة فعند إنتاج أو استهلاك موارد الطاقة غير المتجددة والتي ينتج عنها آثار ضارة بالبيئة فلن تكون هنالك تنمية مستدامة، وبالتالي لن يكون هنالك اقتصاد أخضر. وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة هما تحديان مترابطان يتطلبان تعاونًا

وجهودًا مشتركة من جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومات والشركات والمجتمع المدني والأفراد، من أجل خلق مستقبل مستدام ومزدهر للجميع (ايمان ،2021، ص 163).

1-5 أهداف الاقتصاد الأخضر

يهدف الاقتصاد الاخضر الى تحقيق جمله من الاهداف تشمل الأتي :

- الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية والطاقة والتقليل من الهدر(رجاء، 2020، ص66)
- المحافظة على راس المال الطبيعي وتحسينه: أي المحافظة على الغابات والتنوع البيولوجي والمياه العذبة .
- خلق فرص العمل والحد من الفقر من خلال استحداث الوظائف الخضراء كإعادة التدوير والخدمات الخضراء والسياحة الخضراء والطاقة المتجددة .
- استبدال الطاقة الأحفورية بالطاقة النظيفة حيث يعتبر قطاع الطاقة الاحفورية المسؤول عن ثلثي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على المستوى العالمي.

وبناء على ما سبق يتضح ان الاقتصاد الأخضر له أهمية بالغة لمواجهة التحديات البيئية الخطيرة وتسريع عجله النمو الاقتصادي وتحقيق المساواة الاجتماعية والحد من الفقر ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة (خنافر، 2017 ، ص91).

1-6 قطاعات الاقتصاد الأخضر

يعمل الاقتصاد الأخضر بشكل أساسي على مراعاة البعد البيئي وبالتالي فإن عملية التحول إلى الاقتصاد الأخضر تتطلب التركيز على القطاعات الاقتصادية التي لها صلة كبيرة بالتلوث والاستنزاف ومن أهم هذه القطاعات الآتي:

قطاع الطاقة المتجددة: يأتي هذا القطاع كبديل لقطاع الطاقة الأحفورية والتي تسبب في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ومن أهم الطاقات المتجددة التي يجب التحول اليها والاستثمار فيها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية والطاقة الحيوية والطاقة النووية

قطاع النقل والمواصلات يعتبر هذا القطاع من اكثر القطاعات المستهلكة للوقود الأحفوري وبالتالي يعمل الاقتصاد الأخضر على استخدام أية وسيلة نقل ذات تأثير منخفض على البيئة كالنقل الجماعي.

قطاع المياه: تعد المياه مصدراً أساسي للحياة ، ومقوم رئيس من مقومات التنمية وتعرضت المياه خلال العقود الماضية الى اجهاد واستنزاف شديد وتلوث ويهتم الاقتصاد الأخضر ويضع كل السياسات والتدابير للمحافظة على هذا المورد الهام

قطاع النفايات : إن عدم الاهتمام بالنفايات يترتب عليه أثار وخيمة على الصحة، والنظم الايكولوجية، والبيئة، والاقتصادية ويهتم الاقتصاد الأخضر بمعالجة وإعادة تدوير النفايات .

1-7 مؤشرات الاقتصاد الأخضر

هناك العديد من المؤشرات لقياس التقدم نحو الاقتصاد الاخضر منها مؤشر التقدم المحرز نحو تحقيق الاقتصاد الاخضر الصادر عن برنامج الامم المتحدة للبيئة ، والمؤشر العام الاقتصاد الأخضر الصادر عن مؤسسه دوال سيتيزن DUAL CITIZENومؤشر النمو الاخضر الصادر عن منظمه التعاون الاقتصادي والتنمية وفي دراستنا هذه سوف يتم تطرق بشكل مختصر على المؤشر العام لبرنامج الامم المتحدة للبيئة حيث يندرج تحث هذا المؤشر ثلاثة فئات رئيسية لقياس التقدم في اتجاه تحقيق الاقتصاد الأخضر :

المؤشرات الاقتصادية ومنها مثلا حصة الاستثمارات القطاعية التي تسهم في كفاءه استخدام الموارد والطاقة أو تخفيض النفايات أو التلوث ..

المؤشرات البيئية التي تتعلق بالنشاط الاقتصادي ومنها مثلا كفاءة استخدام الموارد أو مستوى التلوث أما على مستوى القطاعي أو على المستوى الكلي ويمكن تعبير عن هذه المؤشرات على سبيل المثال بكميه الطاقة او المياه المستخدمة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج المحلي الاجمالي

مؤشرات بشأن مسار التقدم والرفاهة الاجتماعية ومنها مثلا المجاميع الاقتصادية الكلية التي تعبر عن استهلاك راس المال الطبيعي على سبيل المثال العمل ببرنامج المحاسبة البيئية والاقتصادية. (حسام ، 2014 ، ص 25)

1-8 التعريف بالجامعات الخضراء

الجامعة الخضراء هي مصطلح يطلق على الجامعات الصديقة للبيئة التي تستطيع تلبية متطلبات الاقتصاد الأخضر من خلال تطبيق ممارسات بيئية في وظائف الجامعة كالتدريس والبحث العلمي والمشاركة المجتمعية (رواء ، 2022 ، ص167) وتعرف الجامعة الخضراء بأنها جامعة لديها قدر عال من المسؤولية الاجتماعية تتميز بقدرتها على خفض التأثيرات السلبية نحو البيئة وتحقيق إسهام كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنطلق فلسفة الجامعات الخضراء من أهمية دور الجامعات في المشاركة الحفاظ على البيئة والمساهمة الحقيقية في حلها بما تمتلكه من قيادات وبنية تحتية وتعليم وأبحاث ومشاركة مجتمعية ونشر الوعي البيئي. وفي الوقت الحالي ازدادت أهمية الجامعات في تصنيف مؤشرات قياس التوجهات الخضراء وأصبحت تخضع للفحص والتقييم لسمعة الجامعة أكاديمياً وبحثياً ودورها في حماية البيئة مثل تصنيف شنغهاي وتصنيف المقياس الأخضر لرتب الجامعات UI Green Mertic(ايمان ،2021، ص157 – 177)

1-9 دور الجامعات في تعزيز الاقتصاد الأخضر

هناك اتفاق عام سائد في الأدبيات المرتبطة بالتعليم الجامعي على أن الجامعة منوط بها ثلاث وظائف رئيسية، هي التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، ويمكن للجامعات أن تساهم بهذه الوظائف في دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر من خلال التالي:

أولا: دور الجامعات في تعزيز الاقتصاد الأخضر من خلال وظيفة التدريس.

يمكن تلخيص دور وظيفة التعليم أو التدريس في النقاط التالية:

- تضمين مبادئ الاقتصاد الأخضر في المناهج الدراسية.
- نشر الوعي وبناء ثقافة الاقتصاد الأخضر من خلال الأنشطة الطلابية.
- التعليم المستمر والتدريب: تقديم برامج تعليم مستمر وتدريب مهني للمجتمع والمهنيين في المجالات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر.

ثانياً: دور الجامعات في تعزيز الاقتصاد الأخضر من خلال وظيفة البحث العلمي

إن تميز وريادة الجامعات تعتمد على اجراء البحوث محددة الأهداف ويمكن توضيح هذا الدور من خلال النقاط التالية:

- تشجيع البحوث المتقدمة في مجالات البيئة والاقتصاد الأخضر.
- تحليل وتقييم السياسات البيئية وهذا الدور يساعد الحكومات وصناع القرار على تبني سياسات أكثر فعالية في تعزيز الاقتصاد الأخضر.
- التعاون مع الصناعة لتطوير تقنيات خضراء: هذا النوع من التعاون بين الأكاديمين والصناعة يمكن أن يؤدي إلى حلول فعالة بيئياً واقتصادياً.
- إنتاج ونشر المعرفة: من خلال نشر الأبحاث في المجلات العلمية، وعقد المؤتمرات وورش العمل تسهم الجامعات في نشر المعرفة الجديدة حول الاقتصاد الأخضر

- توجيه البحث العلمي نحو احتياجات المجتمع المحلي .

ثالثاً: دور الجامعات في تعزيز الاقتصاد الأخضر من خلال وظيفة خدمة المجتمع :

يُعتبر دور الجامعات في تعزيز الاقتصاد الأخضر من خلال وظيفة خدمة المجتمع جزءاً أساسياً من مساهمتها في التنمية المستدامة، ويمكن للجامعات أن تؤدي دوراً فعالاً من خلال النقاط التالية:

نشر الوعي البيئي بين أفراد المجتمع: من خلال تنظيم حملات توعية، ندوات، وورش عمل تستهدف المجتمع المحلي حول أهمية الاقتصاد الأخضر .

تشجيع المبادرات البيئية المحلية: يمكن أن تدعم الجامعات، وتشارك في المبادرات البيئية المحلية، مثل حملات التشجير، تنظيف الشواطئ، أو مشروعات الحفاظ على الموارد المائية .

تقديم الاستشارات والدعم الفني للحكومات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والشركات الصغيرة في مجالات مثل إدارة الموارد الطبيعية، تخطيط المدن المستدامة، أو تطوير مشروعات الطاقة المتجددة.

تدريب الكوادر المحلية: تقديم برامج تدريبية للمجتمع المحلي تركز على المهارات الخضراء، مثل تقنيات الزراعة المستدامة، تقنيات البناء الأخضر، أو إدارة النفايات.

تعزيز ريادة الأعمال الخضراء: من خلال إنشاء حاضنات أعمال وبرامج دعم للشركات الناشئة في مجالات الاقتصاد الأخضر وهذا يسهم في خلق فرص عمل جديدة تدعم التنمية المستدامة.

تطوير شراكات مجتمعية: يمكن للجامعات أن تبني شراكات مع المجتمعات المحلية والمنظمات المدنية، والحكومات لتطوير مشروعات تخدم الاقتصاد الأخضر. على سبيل المثال التعاون في تطوير مشروعات الطاقة الشمسية المجتمعية أو برامج الزراعة الحضرية(رويدة،2024،ص 25)

الفصل الثاني: الإطار الميداني للدراسة

2-1 أولاً: الإجراءات الأولية للدراسة الميدانية

اعداد وتصميم الاستبيان: تم اعداد مكونات الاستبانة والتي تم تقسيمها الى جزئين :

الجزء الأول قسم البيانات الشخصية: والتي تشمل المتغيرات التي يفترض أنها تحدث فروق في استجابات المبحوثين حول متغيرات الدراسة وتمثلت في كل من : الجنس والجنسية والوظيفة الإدارية والتخصص الأكاديمي والدرجة العلمية وعدد سنوات الخبرة.

الجزء الثاني محاور الدراسة وتتكون الدراسة من المحاور التالية:

المحور الأول: واقع المعرفة الخضراء لدى أعضاء التدريس في جامعة فزان ، ويندرج تحت هذا المحور (6) عبارات تهدف الي التعرف على الواقع المعرفي للمعرفة الخضراء للمبحوثين .

المحور الثاني: يدور حول واقع البيئة الجامعية الداعمة للاقتصاد الأخضر ويندرج تحت هذا المحور (6) عبارات تهدف الى التعرف على واقع البيئة الجامعية أي المجال الإداري أو الأدوات التشغيلية والذي يتمثل في ما توفره الجامعة من مباني وأجهزة ومعامل ومكتبات وحوافز....الخ في دعم العمل الاكاديمي.

المحور الثالث: الواقع الوظيفي للجامعة في التحول نحو الاقتصاد الأخضر ويندرج تحت هذا المحور (6) عبارت تهدف الى التعرف على الواقع الوظيفي لجامعة فزان أي التعرف على المجال الأكاديمي بمكوناته (التعليم – البحث العلمي – خدمة المجتمع) في تحقيق متطلبات التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

المحور الرابع: واقع دور وزارة التعليم العالي في قضايا البيئة والاقتصاد الأخضر ويندرج تحت هذا المحور (3) عبارات تهدف الي التعرف على واقع ودور وزارة التعليم العالي في دعم وتنسيق جهود الجامعات الي التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

وبذلك يكون اجمالي عبارات الاستبيان (21) عبارة . هذا وقد روعي عند صياغة محاور وعبارات الاستبيان أن تكوف واضحة وبسيطة وموضوعية ومناسبة للغرض الذي وضعت من أجله .

مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس بجامعة فزان بمختلف التخصصات الأكاديمية أما عينة الدراسة فهي ممثلة للمجتمع الأصلي اختيرت بطريقة عشوائية عن طريق استبيان وقد بلغ حجم العينة 37 فرداً .

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة :

بناء على طبيعة الدراسة الميدانية والفرضيات المطروحة والمنهجية المتبعة في الدراسة ولتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي جمعها فقد تم استخدام العديد من الاساليب والاختبارات الإحصائية المناسبة باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS وتم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي وتم حساب المدى (5-1=4) والذي تم تقسيمه على عدد الخيارات لتحديد طول الفئة(5/4 =0.80) وبتالي تتحدد طول الفئات كما في الجدول (1) :

الجدول رقم (1) مقياس لكيرت الخماسي حساب طول الفئة ومستوى التحقق

من	إلى	الخيارات	مستوى التحقق
1	1.79	غير موافق بشدة	مرتفع
1.80	2.59	غير موافق	
2.60	3.39	محايد	متوسط
3.40	4.19	موافق	منخفض
4.20	5	موافق بشدة	

وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها في التحليل:

تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الشخصية الرئيسية للدراسة.

حساب معامل الثبات الفا كرومباخ اختبار ثبات أداة القياس.

حساب المتوسط الحسابي وذلك بتحديد تغير استجابات افراد الدراسة على العبارات ومتغيرات الدراسة واستخدامه في ترتيب أهمية العبارات وتحديد درجه الموافقة المناسبة.

حساب المتوسط الحساب بالمرجح لكل محور لتحديد تغير استجابات الافراد حول المحاور المدروسة واستخدامه في ترتيب المحاور وتحديد درجه الموافقة المناسبة.

حساب الانحراف المعياري بتحديد مدى الانحراف وتشتت استجابات الافراد حول العبارات عن متوسط الحسابي فكلما اقتربت قيمته من الصفر دل ذلك على تمركز استجابات حول المتوسط حسابي وكلما تباعد عن ذلك دل على تشتت الاستجابات عن متوسط حسابي كما تم استخدامه في ترتيب العبارات في حاله تساوي المتوسطات الحسابية.

تم استخدام اختبار T لعينة واحدة لاختبار المعنوية الإحصائية لفرضيات الدراسة.

تم استخدام اختبار T لعينتين مستقلتين لاختبار الفروق ذات الدلال الإحصائية في اراء أفراد العينة حول محاور الدراسة وفقا للمتغيرات الأولية والتي تتكون من خيارين فقط.

تم حساب معامل ارتباط لقياس قوه علاقة بين المتغير التابع وهو واقع المعرفة الخضراء والمتغير المستقل المتمثل في البيئة الجامعية.

1. تحليل خصائص العينة المدروسة

الجدول (2) التوزيع النسبي لعينة البحث وفقاً للمتغيرات الشخصية (ن=37)

ت	البيان	الفئة	العدد	%
.1	الجنسية	ليبي	37	%100
		غير ليبي	0	%0
		المجموع	37	%100
.2	الجنس	ذكر	36	%97.3
		أنثى	1	%2.7
		المجموع	37	%100
.3	الوظيفة الإدارية	بدون منصب اداري	15	%40.5
		لدي منصب اداري	22	%59.5
		المجموع	37	%100
.4	التخصص الأكاديمي	علوم انسانية	31	%83.8
		علوم تطبيقية	6	%16.2
		المجموع	37	%100
.5	عدد سنوات الخبرة	أقل من 3 سنوات	2	%5.4
		4 – 9 سنوات	16	%43.2
		10سنوات فما فوق	19	%51.4
		المجموع	37	%100
.6	الدرجة العلمية	محاضر مساعد	17	%45.9
		محاضر	13	%35.1
		أستاذ مساعد	5	%13.5
		أستاذ مشارك	1	%2.7
		أستاذ	1	%2.7

المجموع	37	100

2 . صدق وتباث الدراسة

تم حساب تباث مقاييس الدراسة بطريقة ألفا كرونباخ لكل محور مستخدم في الدراسة وتتراوح قيمة معامل ألفا بين (0 – 1) فكلما اقتربت من الواحد دلت على وجود ثبات عالي وكلما اقتربت من الصفر دلت على عدم وجود ثبات ويبين الجدول (1) معاملات الثبات لمقاييس الدراسة .

الجدول رقم (3) معاملات الثبات لمقاييس الدراسة

المتغيرات	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
المحور الأول: واقع المعرفة الخضراء	6	0.793
المحور الثاني: واقع البيئة الجامعية الداعمة للاقتصاد الأخضر	6	0.739
المحور الثالث : الواقع الوظيفي للجامعات نحو التحول نحو الاقتصاد الأخضر	6	0.719
المحور الرابع : دور وزارة التعليم العالي في قضايا البيئة والاقتصاد الأخضر	3	0.707
الاجمالي	21	0.853

تشير النتائج الظاهرة في الجدول رقم (3) الى أن قيم معامل ألفا كرونباخ للمقاييس المستخدمة في الدراسة كانت جميعها أكبر من (0.70) وهو الحد الأدنى المقبول لمعامل ألفا كرونباخ وكذلك أن معامل التباث لإجمالي عبارات الاستبيان تساوي 0.853 وهي قيمة عالية وبالتالي يمكن القول بأن المقاييس المستخدمة في الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات وهي قابلة للدراسة والتحليل .

2-2 ثانياً: عرض النتائج الدراسة الوصفية وتحليها:

تحليل نتائج الدراسة الوصفية للمحور الأول: واقع المعرفة الخضراء يتضمن هذا المحور (6) عبارات استهدفت الوقوف على واقع المعرفة الخضراء لدى المبحوثين وقد جاءت استجابات أفراد العينة كما يوضحها الجدول الآتى:

الجدول(4) استجابة عينة الدراسة حول المحور الأول واقع المعرفة الخضراء

م	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مستوى التحقق	الترتيب
1	يوجد لدي معلومات ومعرفة وافرة عن الهدف الثالث عشر من الأهداف العالمية للتنمية المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي – العمل المناخي –	3.03	1.384	%61	متوسط	5
2	يوجد لدي معلومات ومعرفة وافرة عن الاقتصاد الاخضر	3.46	1.095	%69	مرتفع	2
3	توجد لدي مساهمات في اعداد برامج تدريبية أوورش عمل خاصة بقضايا البيئة أو	2.97	1.323	%59	متوسط	6

	الاقتصاد الأخضر أو التنمية المستدامة					
4	المتغيرات المناخية واستنفاذ الموارد الطبيعية مشكلات تهم عضو هيئة التدريس المختص بعلوم البيئة فقط	3.19	1.411	%64	متوسط	4
5	سبق لي في استخدم وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي(الرسمية وغيرالرسمية) نشر الممارسات الصديقة للبيئة أو قضايا للبيئية	3.19	1.244	%64	متوسط	3
6	التزم بأسس ومعايير أداء الاقتصاد الأخضر خارج الدوام الرسمي مثال ذلك حث الأصدقاء والطلاب على استخدام الممارسات الخضراء صديقة البيئة (ترشيد استخدام المياه والكهرباء والورق والشراء الأخضر....الخ)	3.97	0.799	%79	مرتفع	1
	المتوسط العام للمحور الأول	3.3018	0.860	%66	متوسط	

أظهرت نتائج الجدول(4) أن المعدل العام للمحور الأول كان بدرجة متوسطة وبنسبة 66% وهذا مؤشر على وجود المعرفة الخضراء إلا أنها ليست بالمستوى المطلوب حسب تقييم المبحوثين لها. ويتضح كذلك من الجدول أن الترتيب الأول للفقرة " الالتزام بأسس وتطبيق مبادى الاقتصاد الأخضر خارج الدوام الرسمي" والترتيب الثاني الفقرة الثانية " يوجد لدي معلومات ومعرفة وافرة عن الاقتصاد الأخضر" وبنسب 79%، 69% على التوالي وهي نسب مرتفعة مما يدل على وعي العينة بالمعرفة الوافرة بالاقتصاد الأخضر وممارساته وتطبيقه عملياً. وأما الفقرة الخاصة توفر المعرفة لمتابعة التوجهات العالمية للاقتصاد الأخضر فقد جاءت في مرتبة متأخرة.

نتائج المحور الثاني: واقع البيئة الجامعية الداعمة للاقتصاد الأخضر ويتضمن هذا المحور (6) عبارات استهدفت الوقوف على واقع البيئة الجامعية الداعمة للاقتصاد الأخضر أي المجال الإداري: وهو ما توفره الجامعة من مباني وأجهزة ومعامل ومكتبات وحوافز....الخ وقد جاءت استجابات أفراد العينة كما يوضحها الجدول الآتي:

الجدول(5) التوزيع النسبي لاستجابة أفراد العينة لمحور واقع البيئة الجامعية الداعمة للاقتصاد الأخضر

م	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الاتجاه	الترتيب
1	تحرص الجامعة على توفير مساحات خضراء تتناسب مع أعداد الطلاب	3.05	0.998	%61	متوسط	2
2	لم يتم ادراج خطط الاعتبارات البيئية أو قضايا الاقتصاد الأخضر في رؤية ورسالة الجامعة.	2.38	1.010	%48	منخفض	5

3	تقدم إدارة الجامعة نظام الحوافز والترقيات فعال وفق معايير مهنية عادلة .	3.27	1.045	%65	متوسط	1
4	يتوافر في الجامعة مكتبة مزودة بالخدمات والمنصات الالكترونية المدفوعة وغير المدفوعة	2.11	1.125	%42	منخفض	6
5	تحرص الجامعة على توفير ما يلزم للعملية التعليمة من مختبرات ومعامل مزودة بأجهزة السلامة والأمان	2.97	1.118	%59	متوسط	3
6	يتوفرفي الكليات مكاتب إدارية مزودة بأجهزة كمبيوتر وطابعات متاحة لعضو التدريس	2.62	1.114	%52	متوسط	4
	المتوسط العام للمحور الثاني	2.73	0.704	%55	متوسط	

أظهرت نتائج الجدول (5) أن المعدل العام للمحور الثاني كان بدرجة متوسطة وبنسبة 55% وهذا يؤشر على البيئة الجامعية ملتزمة بتقديم خدمات من معامل وأجهزة ومكتبات .....الخ لأعضاء التدريس ولكنها ليست كافية بالدرجة المطلوبة حسب تقييم المبحوثين لها. ويتضح كذلك من الجدول من الفقرات التي جاءت في مراتب متأخرة هي عدم توفر المراجع العلمية الحديثة كمناصات المكتبات الالكترونية ، وكذلك أن الجامعات الليبية ليس من أولوياتها خطط لتوجهات الاقتصاد الأخضر وذلك بعدم ادراج بعد الاقتصاد الأخضر في رؤية ورسالة الجامعات .

1 . نتائج المحور الثالث الواقع الوظيفي للجامعة نحو التحول للاقتصاد الأخضر : ويتضمن هذا المحور (6) عبارات استهدفت الوقوف على الواقع الوظيفي للجامعات أي المجال الأكاديمي (التعليم – البحث العلمي – خدمة المجتمع) وقد جاءت استجابات أفراد العينة كما يوضحها الجدول الآتي:

الجدول (6) التوزيع النسبي للمبحوثين لمحور الواقع الوظيفي للجامعات نحو التحول للاقتصاد الأخضر

م	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الاتجاه	الترتيب	الفقرات السلبية	إعادة ترتيب
1	يتواجد في جامعتنا قسم أو شعبة أو مقرر دراسي أو على الأقل موضوع في مقرر دراسي يختصبشئون البيئة أوالاقتصاد الأخضر أو التنمية المستدامة	2.84	1.259	%57	متوسط	4	متوسط	2
2	القاعات الدراسية مهيأة ومجهزة بالتقنيات الحديثة	2.38	1.010	%48	منخفض	6	منخفض	4
3	انخفاض الإنفاق على البحوث العلمية المتعلقة بالبيئية أو الاقتصاد الأخضر	3.81	1.266	%76	مرتفع	1	منخفض	6
4	لا يويجد تشجيع على الابتكار وتوجيه البحث العلمي في الجامعات	3.65	1.230	%73	مرتفع	2	منخفض	5

	والمؤسسات البحثية في قضايا التحول نحو الاقتصاد الأخضر							
5	تُقَيم الجامعة الأثر البيئي والاقتصادي والاجتماعي للمشروعات والأنشطة الجامعية	2.78	1.058	%56	متوسط	5	متوسط	3
6	توجد مذكرات تفاهم أو تعاون أو شركات حقيقية بين جامعاتكم ومؤسسة واحدة على الأقل تهتم بشئون البيئة أو الاستدامة أو الاقتصاد الأخضر	2.95	1.129	%59	متوسط	3	متوسط	1
	المتوسط العام للمحور الثالث	3.07	0.750	%61	متوسط			

أظهر نتائج الجدول (6) أن المعدل العام للمحور الثالث جاء بدرجة متوسطة وبنسبة 61% غير أنه في هذا الجدول توجد فقرتين سلبية هما الفقرة رقم (4،3) وبالتالي لابد من إعادة ترتيب فقرات الجدول ككل كما يظهر في العمودين الأخيرين ، وبالنظر للعمود ما قبل الأخير يمكن القول أن الواقع الوظيفي للجامعة متوسط حيث أنه يوجد تعاون وشراكات مع مؤسسات وهناك مقررات دراسية تتناول شئون البيئة أو الاقتصاد الأخضر إلا أنه من جانب أخر هناك قصور كبير وعدم الاهتمام في جانب البحث العلمي والابتكار والتي كما ورد في الترتيب الأخير الفقرتين (4،3) وهما انخفاض الانفاق على البحث العلمي وعدم تشجيع وذلك حسب تقييم المبحوثين لها .

1) نتائج المحور الرابع : واقع دور وزارة التعليم العالي في قضايا البيئة والاقتصاد الأخضر

الجدول (7) التوزيع النسبي للمبحوثين للمحور الرابع دور وزارة التعليم العالي في قضايا الاقتصاد الأخضر

م	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الاتجاه	الترتيب
1	يوجد اهتمام من وزارة التعليم العالي بدورها كجسر تواصل مع مراكز الأبحاث وجامعات دول العالم المتقدم مما يسهم في مواكبة الجهود العالمية في برامج تخضير الجامعات	2.84	0.374	%57	متوسط	1
2	ضرورة وجود وحدة إدارية بوزارة التعليم العالي تختص بالتنسيق بين الجامعات في شئون البيئة والاقتصاد الأخضر	2.76	0.495	%55	متوسط	2
3	كثرة الأعباء التدريسية وعدم توفر الوقت الكافي لإجراء البحوث مما يؤثر على الإنتاج العلمي	2.68	0.530	%54	متوسط	3
	المتوسط العام للمحور الرابع	2.76	0.373	%55	متوسط	

أظهرت نتائج الجدول (7) أن المعدل العامل للمحور الرابع جاء بدرجة متوسطة بنسبة 55% ويلاحظ أن الوزارة لها دور في مجال البيئة والاقتصاد الأخضر متوسط ولكن كان دون المستوى المطلوب وأكد المبحوثين من خلال الإجابة على

الفقرات ذات الترتيب الأول والثاني من ضرورة قيام وزارة التعليم العالي بدور أكبر في مساندة وتنسيق جهود الجامعات وأن تكون هناك وحدة إدارية بوزارة التعليم العالي تختص بالتنسيق بين الجامعات في شئون البيئة والاقتصاد الأخضر.

2 . 3 ثالثاً : اختبار الفرضيات :

أ . اختبار الفرضيات المعنوية

الجدول (8) اختبار فرضيات الدراسة

ت	اختبار الفرضيات	المتغير	قيمة اختبار T	اختبار المعنوية P-value-
1	الفرضية الأولى	المحور الأول :واقع المعرفة الخضراء لدى عينة الدراسة	2.133	0.040
2	الفرضية الثانية	المحور الثاني :واقع البيئة الجامعية الداعمة للاقتصاد الأخضر	-2.295	0.028
3	الفرضية الثالثة	المحور الثالث :واقع وظائف الجامعة في التحول نحو الاقتصاد الأخضر	0.548	0.587
4	الفرضية الرابعة	المحور الرابع دور وزارة التعليم العالي في قضايا البيئة والاقتصاد الأخضر	-3.975	0.000

1) الفرضية الأولى : H0 لا توجد المعرفة الخضراء لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة فزان.

يتضح من الجدول (8) أن قيمة اختبار المعنويةP-value- تساوي 0.040 وهي أقل من 0.05 وبذلك نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل أي بمعنى يمكن التعميم على مجتمع الدراسة بأنه توجد المعرفة الخضراء لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة فزان .

الفرضية الثانية : H0 لا توفر البيئة الجامعية الدعم الازم لدى أفراد العينة للتوجه نحو التحول الاقتصاد الأخضر.

يتضح الجدول (8) أن قيمة اختبار المعنويةP-value- تساوي 0.028 وهي أقل من 0.05 وبملاحظة قيمة T السالبة (2.295-) وكذلك قيمة المتوسط العام للمحور الثاني 2.73 أقل المتوسط الفرض للمجتمع (3) وبناء على ذلك يكون القرار قبول فرض العدم أي بمعنى يمكن التعميم على مجتمع الدراسة بأن البيئة الجامعية لا توفر الدعم الازم لدى أفراد العينة للتوجه نحو التحول للاقتصاد الأخضر.

الفرضية الثالثة : H0 لا تشجع المهام الوظيفية للجامعة التوجه نحو متطلبات الاقتصاد الأخضر

يتضح من الجدول (8) أن قيمة اختبار المعنويةP-value- تساوي 0.587 هي أكبر من 0.05 وبذلك نقبل فرض العدم أي بمعنى يمكن التعميم على مجتمع الدراسة بأن المهام الوظيفية في جامعة فزان لا تشجع ولا تحفز للتوجه نحو متطلبات الاقتصاد الأخضر .

الفرضية الرابعة : H0 لا يوجد دور لوزارة التعليم العالي في التوجه لقضايا الاقتصاد الأخضر .

يتضح من الجدول (8) أن قيمة اختبار المعنويةP-value- تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 وبملاحظة قيمة T السالبة (3.975-) وكذلك قيمة المتوسط العام للمحور الثاني2.76أقل المتوسط الفرض للمجتمع (3) وبناء على ذلك يكون القرار قبول فرض العدم أي بمعنى يمكن التعميم على مجتمع الدراسة بأن بأنه لا يوجد دور لوزارة التعليم العالي في التوجه لقضايا الاقتصاد الأخضر.

أ- اختبار الفرضيات الفرعية :

1) الفرضية الأولى : H0 لا توجد فروق دالة إحصائيًا في واقع المعرفة الخضراء يعزى الى متغير الوظيفة الإدارية

الجدول (9) متوسطات المتغير التابع واقع المعرفة الخضراء لمتغيري الوظيفة الإدارية

المتغير	الوظيفة الإدارية	التكرار	المتوسط	الانحراف المعياري
واقع المعرفة الخضراء	بدون منصب اداري	15	3.656	0.900
	لديه منصب اداري	22	3.060	0.760

الجدول (10) اختبار تجانس واختبار T المعنوية لبيانات الوظيفة الإدارية

طبيعة التباين	اختبار Levene's		اختبار t	
	F	Sig	t	Sig
متجانس	0.846	0.364	2.168	0.037
غير متجانس	-	-	2.099	0.045

يتضح من الجدول (10) السابق أن طبيعة البيانات الخاصة بالوظيفة الإدارية (بدون منصب اداري ، لديه منصب اداري) ذات تباين متجانس وذلك من خلال اختبار Levene's حيث تم قبول فرضية العدم أن التباين متجانس أو متساوي . ومن هذا المنطلق نختبر فروق المتوسطات فنجد أن قيمة المعنوية لاختبار (t) تساوي 0.037 وهي أقل من 0.05 ولذلك نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية لواقع واقع المعرفة الخضراء بين الذين لديهم مناصب ادارية والذين ليست لديهم مناصب إدارية لصالح الذين ليس لديهم مناصب إدارية ، أي بمعنى الذين ليست لديهم مناصب إدارية هم أكثر معرفةً بمفاهيم الاقتصاد الأخضر.

الفرضية الثانية : H0 لا توجد فروق دالة إحصائيًا في واقع المعرفة الخضراء يعزى الى متغير التخصص الأكاديمي

الجدول (11) متوسطات المتغير التابع واقع المعرفة الخضراء لمتغيري التخصص الأكاديمي

المتغير	الوظيفة الإدارية	التكرار	المتوسط	الانحراف المعياري
واقع المعرفة الخضراء	علوم انسانية	31	3.2258	0.90221
	علوم تطبيقية	6	3.6944	0.47629

الجدول (12) اختبار تجانس واختبار T المعنوية لبيانات متغير التخصص الأكاديمي

طبيعة التباين	اختبار Levene's		اختبار t	
	F	Sig	t	Sig
متجانس	2.852	0.100	-1.230	0.227
غير متجانس	-	-	-1.851	0.086

يتضح من الجدول (12) السابق أن طبيعة البيانات الخاصة بمتغير التخصص الأكاديمي (علوم انسانية ، علوم تطبيقية) ذات تباين متجانس وذلك من خلال اختبار Levene's حيث تم قبول فرضية العدم أن التباين متجانس أو متساوي. وعليه فإن سوف نختبر فروق المتوسطات فنجد أن قيمة المعنوية لأختبار (t) تساوي 0.227 وهي أكبر من 0.05

ولذلك نقبل فرض العدم القائل بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لواقع المعرفة الخضراء بين الذين تخصصاتهم علوم إنسانية والذين تخصصاتهم علوم تطبيقية، أي بمعنى الواقع المعرفي للمعرفة الخضراء سواسية بين التخصصات الإنسانية والتطبيقية.

اختبار الفرضيات الارتباطية :

الفرضية الصفرية: H0 لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين واقع المعرفة الخضراء لدي عينة الدراسة وبين البيئة الجامعية الداعمة للكوادر الأكاديمية للاقتصاد الأخضر

الجدول (13) معاملات الارتباط بين المحور الأول والمحور الثاني

المتغير الأول	المتغير الثاني	معامل الارتباط	اختبار المعنوية P-value-
المحور الأول : واقع المعرفة الخضراء لدى عينة الدراسة	المحور الثاني :واقع البيئة الجامعية الداعمة للاقتصاد الأخضر	0.419	0.010

للتحقق من صحة الفرض تم حساب معاملات الارتباط بين المحور الأول والمحور الثاني وكما يتضح من الجدول(13) أنه توجد علاقة ارتباط موجبة بين المحورين حيث أن قيمة معامل الارتباط تتراوح بين (0 – 1) فكلما اقتربت من الواحد دلت على وجود ارتباط عالي وكلما اقتربت من الصفر دلت على عدم وجود ارتباط ، وحيث أن معامل الارتباط الذي لدينا يساوي 0.42 ذو ارتباط موجب وقوة متوسطة وهذا يعني كلما زاد دعم البيئة الجامعية الداعمة للاقتصاد الأخضر زاد واقع المعرفة الخضراء لدى أعضاء هيئة التدريس ، ويتضح كذلك من الجدول (13) أن قيمة اختبار المعنوية P-value- تساوي 0.010 ذات دلالة معنوية أي رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بأنه توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين واقع المعرفة الخضراء لدي عينة الدراسة وبين البيئة الجامعية الداعمة للكوادر الأكاديمية لتعزيز الانطلاق التحول نحو الاقتصاد الأخضر .

النتائج

بناء على تحليل إجابات المبحوثين واختبار الفرضيات توصل الباحث للنتائج التالية :

ضعف الوعي بأهمية تطبيقات الاقتصاد الأخضر لدى أعضاء هيئة التدريس وخاصةً التوجهات والاتفاقيات والأهداف العالمية .

مستوى خدمات البيئة الجامعية (من مختبرات ومعامل وأجهزة ومكتبات رقمية .... الخ) التي تقدم خدماتها لبحاث لأعضاء هيئة التدريس ضعيفة وغير كافية وبالتالي كان لها تأثير سلبي واقع المعرفة الخضراء وعلى المخرجات التعلمية والأبحاث العلمية وخاصةً في مجال قضايا البيئة والاقتصاد الأخضر .

انخفاض الانفاق على البحث العلمي وعدم تشجيع الابتكار وخاصةً في قضايا البيئة والاقتصاد الأخضر.

أن الجامعات ليست لها أهداف ورؤية أو رسالة تجاه تحقيق متطلبات الاقتصاد الاخضر.

المهام الوظيفية للجامعة (التعليم ، البحث العلمي – خدمة المجتمع) لا تشجع ولا تحفز التوجه نحو متطلبات الاقتصاد الأخضر.

ضعف واقع وزارة التعليم العالي في التوجه لقضايا الاقتصاد الأخضر .

أعضاء هيئة التدريس الذين ليست لديهم مناصب إدارية هم أكثر معرفة وعلماً بالمعرفة الخضراء من زملائهم الذين يتولون مناصب إدارية .

واقع المعرفة الخضراء متساوية بين أعضاء هيئة التدريس الذين تخصصاتهم علوم تطبيقية والذين تخصصاتهم علوم إنسانية .

توجد علاقة ارتباط موجبة بين البيئة الجامعية وبين واقع المعرفة الخضراء فكلما زاد دعم البيئة الجامعية زادت واقع المعرفة الخضراء لدى أعضاء هيئة التدريس ومن ثم التقدم للأمام في طريق التحول للاقتصاد الأخضر.

2-5 خامساً : التوصيات

بناء على نتائج الدراسة يقترح الباحث التوصيات التالية :

التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس وذلك بإعداد الدورات وورش العمل للتعريف بالتوجهات العالمية والأهداف العالمية للتنمية المستدامة وقضايا الاقتصاد الأخضر حيث أن أساس الاقتصاد الأخضر يبدأ من الوعي والتعلم باعتباره أهم الوسائل على الاطلاق لتعديل القيم والمواقف والمهارات والسلوكيات وأنماط الحياة.

دعم وزيادة الانفاق على البحث العلمي وتشجيع الابتكار وخاصةً في قضايا البيئة والاقتصاد الأخضر

مراجعة رؤية ورسالة الجامعات وضرورة ادخال الاعتبارات البيئةوقضايا الاقتصاد الأخضر فيها.

ضورة دعم الجامعات حتى يمكنها تقديم خدماتها من معامل وأجهزة ومكتبات ...الخ لتوفير البيئة التشغيلية البحثية الملائمة .

ضرورة اهتمام وزارة التعليم العالي بدورها كجسر تواصل مع مراكز الأبحاث وجامعات دول العالم المتقدم في مواكبة الجهود العالمية وخاصةً برامج تخضير الجامعات .

ضرورة وجود وحدة إدارية بوزارة التعليم العالي تختص بالتنسيق بين الجامعات في شئون البيئة والاقتصاد الأخضر.

العمل على تحديث وتطوير مناهج الجامعات بما يتطلب بمقتضيات متطلبات التحول الأخضر

يقترح البحث أن تعمل الجامعات على توفير قاعدة بيانات عن البيئة ومشكلاتها وتحدياتها وتشجيع أعضاء هيئة التدريس والباحثين ترتيب أولوياتهم في البحوث العلمية في مجالات البيئة.

يقترح البحث ادراج معيار لمتطلبات الاقتصاد الأخضر من ضمن الاعتماد المؤسسي للجامعات

يقترح البحث إنشاء لجنة مركزية عليا للاقتصاد الأخضر مشتركة بين جميع الوزارات يكون من مهامها اقتراح الاقتصاد الأخضر من ضمن التوجهات الاستراتيجية الوطنية للدولة لعام2030.

وأخيراً ولتوسيع أفق هذا البحث وزيادة دقة النتائج نوصي بإجراء دراسة مستقبلية تتضمن حجم عينة أكبر من الذي استخدم في هذا البحث والتي كانت بنسبة 20%.

قائمة المراجع

الدوريات

أ.أوصالح عبد الحليم ، 2015 ، دور السياسة الاقتصادية البيئية البديلة في تحقيق الاقتصاد الأخضر دراسة حالة الجزائر ، مجلة الاقتصاد والتنمية بجامعة المدية ، العدد 4 .

د. ايمان جمعة عبدالوهاب ، 2021، تعزيز ديناميات التحول بالجامعات المصرية نحو جامعات خضراء مستدامة على ضوء مرتكزاتها الوظيفية دراسة حالة على جامعة بنها ، مجلة كلية التربية بنها، العدد 128 .

د. باسنت فتحي محمود ، 2022 ، تفعيل التربية البيئية والاقتصاد الأخضر في الجامعات في ضوء استراتجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 ، مجلة كلية التربية بجامعة بني سويف ، الجزء الثاني .

د. حسام الدين نجاتي ، 2014 ، الاقتصاد الأخضر ودوره في التنمية المستدامة سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 251، معهد التخطيط القومي القاهرة .

د. رجاء عبد الله عيسى السالم واخرون ، 2020، الاقتصاد الاخضر طريق نحو تحقيق التنمية المستدامة في العراق للمدة (2004–2019)، مجله البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد السابع، العدد الثاني .

د. رواء محمد عثمان ، 2022 ، الجامعات الخضراء ببعض الدول الأجنبية وعلاقتها بالدول المستدامة وإمكان الإفادة منها بالجامعات المصرية ، مجلة كلية التربية جامعة المنوفية ، الجزء الثالث العدد الأول.

د. رويده عباس عبدالجليل ، 2024، دور الجامعات في تعزيز الاقتصاد البديل في العراق (خبرات دولية ودروس مستفادة) ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد .

أ. سمر هارون ، 2019 ، الاقتصاد الأخضر: كطريق الى التنمية المستدامة في فلسطين ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية بجامعة أم البواقي ، المجلد السادس ،العدد الثاني .

عيسى معزوزي وأخرون ، 2018م ، الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة : تعارض أم تكامل ، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية بالجزائر ، العدد 1.

د. مديحة فخري محمود محمد ، 2017 ، تصور مقترح لدور الجامعات المصرية في تحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر رؤية تربوية ، المجلة التربوية بجامعة حلوان العدد التاسع والأربعون .

د. نجوى يوسف جمال الدين وأخرون ، 2014 ، الاقتصاد الأخضر المفهوم والمتطلبات في التعليم ' مجلة العلوم التربوية القاهرة ، العدد الثالث .

رسائل الماجستير والدكتوراه

أ. علي خنافر ، 2018 ، القضايا البيئية العالمية الراهنة وانعكاساتها على القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري وتحوله الى الاقتصاد الأخضر ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خضير بسكره ، الجزائر.

مي علي ونان ، دور الاقتصاد الاخضر في تحقيق الاستدامة البيئية تجارب دولية مع الاشارة الى العراق للمدة (2001–2022) ، رسالة ماجستير ، جامعة البصرة ، العراق.